

قانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٩١

بربط موازنة الهيئة القومية للبريد

للسنة المالية ١٩٩٢/٩١

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

قدرت كل من استخدامات وإيرادات الهيئة القومية للبريد للسنة المالية ١٩٩٢/٩١ بمبلغ ٣٢٦٧١١٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ثلاثمائة وستة وعشرون مليوناً وسبعمائة وأحد عشر ألف جنيه) وذلك وفقاً لما يلي :

أولاً - الاستخدامات الجارية :

قدرت الاستخدامات الجارية للسنة المالية ١٩٩٢/٩١ بمبلغ ٢٢٤٢١٩٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مائتان وأربعة وعشرون مليوناً ومائتان وتسعة عشر ألف جنيه) موزعة على البابين التاليين :

(١) جملة الباب الأول : أجور بمبلغ ٧٥٦١٠٠٠٠٠ جنيه .

(ب) جملة الباب الثاني : النفقات الجارية والتحويلات الجارية بمبلغ ١٤٨٦٠٩٠٠٠ جنيه .

ثانياً - الاستخدامات الرأسمالية :

قدرت الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٩١/٩٠ بمبلغ ١٠٢٤٩٢٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مائة وإثنان مليوناً وأربعمائة وإثنان وتسعون ألف جنيه) موزعة على البابين التاليين :

(١) جملة الباب الثالث : استخدامات استثمارية بمبلغ ٣٥٤٨٠٠٠٠ جنيه .

(ب) جملة الباب الرابع : تحويلات رأسمالية بمبلغ ٩٨٩٤٤٠٠٠ جنيه .

ثالثاً - الإيرادات الجارية :

قدرت الإيرادات الجارية للسنة المالية ١٩٩٢/٩١ بمبلغ ٢٢٤٢١٩٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مائتان وأربعة وعشرون مليوناً ومائتان وتسعة عشر ألف جنيه) بالباب الثاني - إيرادات جارية وتحويلات جارية .

رابعاً - الإيرادات الرأسمالية :

قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٩٢/٩١ بمبلغ ١٠٢٤٩٢٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مائة وإثنان مليوناً وأربعمائة وإثنان وتسعون ألف جنيه) بالباب الثالث - إيرادات رأسمالية متنوعة .

(المادة الثانية)

تسرى أحكام التأشير العامة الملحقة بقانون ربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٩٢/٩١ على هذه الهيئة بما لا يتعارض مع أحكام القانون المنشى للهيئة .

(المادة الثالثة)

تلتزم الهيئة بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالباب الثالث (الاستخدامات الاستثمارية) إلا في ضوء التنظيم الذى يضعه بنك الاستثمار القومى .

(المادة الرابعة)

يجوز لوزير المالية أو من يفوضه تعديل أبواب موازنة الهيئة بما يخصص لها من الاعتمادات الإجمالية المدرجة بالموازنة العامة للدولة .

(المادة الخامسة)

لا يجوز للهيئة السحب على المكشوف من بنوك القطاع العام إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض وزير المالية .

(المادة السادسة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو ١٩٩١

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر برئاسة الجمهورية فى ٣ ذى الحجة سنة ١٤١١ هـ

(الموافق ١٥ يونيه سنة ١٩٩١ م) .

بيان موازنة الهيئة التزويمية للبريد
للسنة المالية ١٩٩٢/٩١

الإيرادات		الاستخدامات	
١٩٩١/٩٠	١٩٩٢/٩١	١٩٩١/٩٠	١٩٩٢/٩١
جيبه	جيبه	جيبه	جيبه
١٩٠١٤٣٠٠٠	٢٢٤٢١٩٠٠٠	١٢٦١٠٥٠٠٠	١٤٨٦٠٩٠٠٠
١٩٠١٤٣٠٠٠	٢٢٤٢١٩٠٠٠	١٩٠١٤٣٠٠٠	٢٢٤٢١٩٠٠٠
٨٨٠٥٧٠٠٠	١٠٢٤٩٢٠٠٠	٣٥٤٨٠٠٠	٣٥٤٨٠٠٠
٣٤٤٨٠٠٠	—	٨٧٩٥٧٠٠٠	٩٨٩٤٤٠٠٠
٩١٥٠٥٠٠٠	١٠٢٤٩٢٠٠٠	٩١٥٠٥٠٠٠	١٠٢٤٩٢٠٠٠
٢٨١٦٤٨٠٠٠	٣٣٦٧١١٠٠٠	٢٨١٦٤٨٠٠٠	٣٣٦٧١١٠٠٠
الإيرادات		الاستخدامات	
(١) الإيرادات الجارية : باب ٢ - إيرادات جارية وتحويلات جارية جملة الإيرادات الجارية (١) .. (ب) الإيرادات الرأسمالية : باب ٣ - إيرادات رأسمالية متنوعة باب ٤ - قروض محلية وتسهيلات أجنبية جملة الإيرادات الرأسمالية (ب) .. إجمالي الإيرادات		(١) الاستخدامات الجارية : باب ١ - أجور باب ٢ - نفقات جارية وتحويلات جارية جملة الاستخدامات الجارية (١) .. (ب) الاستخدامات الرأسمالية : باب ٣ - استخدامات استثمارية باب ٤ - التصحيحات الرأسمالية جملة الاستخدامات الرأسمالية (ب) .. إجمالي الاستخدامات	